

أجود التقريرات

[283] إذا دار الامر بين ترك الطمأنينة في الركن وتركها في غيره من الذكر أو القراءة سقط قيد غير الركن (وكلما) دار الامر بين سقوط القيام المتصل بالركوع وسقوط القيام حال القراءة سقط القيام فيها لكون القيام قبل الركوع بنفسه ركنا ومقوما للركوع فيتقدم على القيام فيها ومن ثم يقدم القيام قبل الركوع على القيام حال التكبيرة ايضا فانه فيها شرط (1) وفي الركوع مقوم (وكلما) دار الامر بين سقوط احد الواجبين الطولييين سقط المتأخر ان لم يكن الملاك فيه اهم ومن ثم يقدم القيام في التكبير على القيام في القراءة مضافا إلى أن كونه شرطا في الركن يوجب تقدمه على القيام في القراءة كما تقدم (واما) غير ذلك من موارد التزام في القيود فليس فيه ضابط مخصوص بل المتبع فيه هو نظر الفقيه في كل مورد بخصوصه تبصرة لا يخفى أن وقوع التزام في الملاك وان كان مما لا ينكر كما إذ كان في اكرام العالم الفاسق جهة توجب وجوبه جهة اخرى توجب حرمة إلا أنه يرجع إلى التزام الملاكين في اختيار الأمر الحكم على طبق احدهما ولا دخل لعلم المكلف وجهله في شئ من ذلك وهذا القسم من التزام خارج عما هو محل الكلام في المقام فانه كما عرفت انما يكون في فرض امكان جعل كل من الحكمين على موضوعه المقدر وجوده فالتزام انما هو في مقام الامتثال واين ذلك من التزام في مقام جعل الحكم على طبق الملاك المقتضى له وبعبارة اخرى التزام المبحوث عنه في المقام إنما هو التزام الراجع إلى المكلف في مرحلة الامتثال واما التزام في الملاك فهو راجع إلى ناحية المولى في اختياره احد الحكمين فالفرق بينهما في غاية الوضوح ومع ذلك فقد وقع الاشتباه

_____ 1 - القيام قبل الركوع وان كان مقوما للركن

اعني به نفس الركوع إلا أنه اعتبر في التكبيرة على وجه الركنية ايضا لان الصلوة تبطل بنقصانه عمدا وسهوا فلا موجب لتقدم القيام قبل الركوع عليه فيما إذا دار الامر بين تركه وترك القيام قبل الركوع لعدم قدرة المكلف على الجمع بينهما بل الظاهر في هذا الفرض تقدم القيام حال التكبيرة على القيام قبل الركوع لتأخر زمان الثاني عن زمان الاول فيجب الاتيان بالمتقدم للتمكن منه في طرفه ويجب الاتيان بالركوع جالسا لعدم التمكن من الاتيان به في طرفه قائما على الفرض (*) _____